

■ ارتفاع أصول المركزي الاماراتي 2.25 في المئة



عليه مع نهاية العام الماضي بنسبة 2.25 في المئة. وقد شكلت الأصول الأجنبية %86.8 من إجمالي أصول المركزي مع نهاية أكتوبر 2019.

وارتفع رصيد حسابات البنوك الجارية والودائع الأجنبية %19.1 إلى 350.12 مليار درهم، في حين واصل "المركزي" إصدار مزيد من العملات النقدية خلال الفترة، لتلبية متطلبات واحتياجات الاقتصاد الوطني.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

ارتفعت أصول المصرف المركزي الاماراتي، خلال الشهور العشرة الأولى من العام الحالي 2.25 في المئة إلى 427.13 مليار درهم، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الودائع بنسبة 18.38 في المئة إلى 126.48 مليار درهم، وزيادة النقد وحسابات البنوك بنسبة 22.01 في المئة إلى 245.11 مليار درهم.

وشهدت محفظة الاستثمار تراجعاً خلال الفترة %53.6 ليصل حجم هذه المحفظة إلى 48.37 مليار درهم مع نهاية أكتوبر. وشهدت أصول "المركزي" الأجنبية خلال شهر أكتوبر تراجعاً %0.9 لتصل إلى 370.73 مليار درهم، لكن هذه الأصول بقيت أعلى مما كانت

■ 2.43 تريليون دولار الأصول المالية للتمويل الإسلامي في العالم



على مستوى العالم، ومع ذلك لا تزال حصة كبرى تبلغ %75.12 من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبرى، إذ يمكنه أن يستوعب المزيد من المتعاملين.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

ارتفع إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم، ليصل إلى 2.43 تريليون دولار منها 1.72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية. في حين من المتوقع ارتفاع قيمة هذه الأصول بواقع %56 إلى مستوى 3.8 تريليونات دولار بحلول عام 2023 منها 2.44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية.

ويتركز التمويل الإسلامي العالمي بتركز كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة تبلغ %40.3 من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، فيما تستحوذ باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حصة تبلغ %38.6 من إجمالي الأصول المالية الإسلامية.

أما آسيا فتستأثر بحصة تبلغ %18.7 من الأصول الإسلامية وتستحوذ أفريقيا على حصة %0.8 بينما تسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة تبلغ %1.7 من الإجمالي. ويبلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية مستوى 100 مليون عميل

3 مليارات و200 مليون دولار قيمة الودائع المسحوبة من المصارف اللبنانية



الألف دولار أسبوعياً لكل زبون، لكنّ هذا المعيار لم يُطبّق، ووضع كل مصرف السقف الذي يناسبه، وأدى هذا الأمر إلى غضب بين المواطنين. وقد تراوحت المبالغ المسموح سحبها من المصارف بالدولار بين 300 و1000 دولار أسبوعياً. كذلك عمد بعض المصارف إلى وضع سقوف على السحوبات بالليرة اللبنانية، بحيث حدّدت المبلغ الأقصى المحدد للسحب من أجهزة الصراف الآلي بـ 100 مليون ليرة لبنانية في اليوم، و100 مليون ونصف المليون في الاسبوع.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

بلغت قيمة الودائع التي تمّ سحبها من المصارف اللبنانية ولكنها لم تخرج من لبنان، بحسب مراجعة نهائية أجراها مصرف لبنان والمصارف، حوالي 3 مليارات و200 مليون دولار.

إلى ذلك عاودت المصارف اللبنانية ممارسة نشاطها، بعد إغلاق استمر 10 أيام، وقد كان الجو هادئاً نسبياً في ظل خطة أمنية شملت الفروع المصرفية في كل المناطق، إلا أنّ الأمر لم يخلُ من إرباكات، بسبب حجم الإقبال الضاغط أولاً، وبسبب عدم التزام المصارف بالمعايير الموحدة التي سبق وأعلنتها جمعية المصارف ثانياً. وفي حين كانت الجمعية قد حدّدت سقوفاً للسحوبات النقدية لا تتجاوز

Volume Analysis

